409
رسالة قصيرة

مركز السياسة الدولي للنمو الشامل مدعوم بشكل مشترك من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و حكومة البرازيل.

ردمد: 23180-9118 ديسمبر 2018

الحماية الإجتماعية غير القائمة على إشتراكات في الإمارات: تحليل من خلال عدسة الطفل والإنصاف [1]

مركز السياسة الدولي للنمو الشامل

تتكون دولة الإمارات العربية المتحدة من 7 إمارات هي أبوظبي، وعجمان، ودبي، والفجيرة، ورأس الخيمة، والشارقة، وأم القيوين. ويحد الإمارات من الشرق سلطنة عمان ومن الجنوب المملكة العربية السعودية. وفي عام 2016 بلغ مجموع السكان 9.2 مليون نسمة، منهم 5 في المائة دون سن الخامسة و 16.6 في المائة دون سن الثامنة عشرة. وفي عام 2013، شَكَّلَ الوافدون أكثر من 83 في المائة من مجموع السكان، مع غالبية العمال المهاجرين من أصول من جنوب وجنوب شرق آسيا. ولا يحصل الأطفال المولودون لنساء إماراتيات متزوجات من رجال غير إماراتيين على الجنسية إلا عند التقدم بطلب للحصول عليها عند بلوغ سن 18 سنة.

تصنف الإمارات العربية المتحدة كدولة ذات دخل مرتفع، حيث تحتل مرتبة عالية من حيث قيمة مؤشر التنمية البشرية على المستويين الإقليمي والعالمي. ويتزايد بإستمرار مؤشر التنمية البشرية للبلاد منذ تسعينيات القرن الماضي، وقد بلغت قيمته 0.840 في عام 2015، مما وضع البلاد في الترتيب 42 من أصل 188 دولة. ولم تعتمد الإمارات رسمياً خط فقر، والتقديرات بشأن إنتشار الفقر غير مؤكدة. وقد تعرض النمو إقتصادي لتقلب كبير على مدى العقد الماضي بسبب إنخفاض أسعار النفط. ومع ذلك، من المتوقع أن يتعافى ببطء نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ليصل إلى نحو 3 في المائة في عام 2018.

وتكشف مؤشرات الصحة والتعليم عن إنخفاض معدلات الوفيات، وإرتفاع معدلات الإلتحاق بالمدارس والحضور. وتظهر الأدلة على مدى العقدين الماضيين، حدوث تحسينات جوهرية للحد من وفيات الأمهات، التي إنخفضت من 17 حالة وفاة لكل 100,000 ولادة حية في عام 1990 إلى 6 حالات في عام 2015. كما بلغ صافي الإلتحاق بالمدارس الإبتدائية 93 في المائة في عام 2015؛ ومع ذلك، تتوفر معلومات قليلة حول معدلات الإلتحاق والحضور في التعليم الثانوي. وكانت جميع الرعاية الصحية مجانية حتى فرضت الحكومة رسوماً على غير المواطنين في عام 2001. وبالمثل، فإن المدارس العامة مجانية للمواطني الإماراتيين، في حين يخضع لدفع الرسوم غير المواطنين.

وتبرز الإمارات العربية المتحدة بين الدول المصدرة للنفط في المنطقة لمستوياتها المنخفضة للدعم، خاصة لمنتجات الأغذية والطاقة. في عام 2015 أدخلت الإمارات إصلاحات كبيرة في الدعم، بما في ذلك إلغاء دعم الوقود وتعديل تصاعدي لتعرفة الكهرباء.

ويندرج نظام الحماية الإجتماعية في دولة الإمارات تحت إشراف وزارة تنمية المجتمع. ومواطني دولة الإمارات هم وحدهم المؤهلون لإستحقاق الحصول على المساعدات الإجتماعية. وعلاوة على ذلك، تقدم الإمارات المختلفة مساعدات وخدمات إجتماعية إضافية للمواطنين الخاضعين لولاية كل منها. وعلى المستوى الوطني، يستهدف الإستحقاق النقدي الشهري فئات معينة، بما في ذلك الأرامل، والمطلقات والمهجورات، والأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن، وأُسر السجناء، والأيتام. وتستحق هذه المساعدات المالية فقط للمواطنين المقيمين في واحدة من الإمارات السبع. وإعتباراً من عام 2012 إستفاد من البرنامج نحو 40,100 أسرة و 4,900 طفل.

ويعتبر الوصول إلى المساكن الحديثة حقاً لكل مواطن. وإعتباراً من سبتمبر 2011، حصل أكثر من 48,000 مستفيد من الأُسر منخفضة الدخل على مساعدات إسكان من خلال برنامج الشيخ زايد للإسكان. بالإضافة إلى ذلك، توفر الرعاية الإجتماعية ضد الكوارث مساعدات مالية وغذاء ومأوى لجميع المواطنين الذين يتأثرون بكارثة طبيعية. ويغطي المبلغ المدفوع ما يصل إلى 80 في المائة من إجمالي الخسائر المقدَّرة للمال والممتلكات.

بالإضافة إلى البرامج الوطنية للدولة الإتحادية، تقدم دبي مجموعة متنوعة من برامج المساعدات المالية التي يمكن للمقيمين في دبي فقط التقدم للحصول عليها. ويهدف برنامج الإستحقاق الدوري إلى دعم الأسر التي يقل دخلها عن حد الإستحقاق (يتراوح من 10,700 درهم إلى 21,700 درهم حسب عدد أفراد الأسرة). ويتوفر الإستحقاق للنساء المطلقات والأرامل، ويعتمد المبلغ على عدد أفراد الأسرة. كما يُمنح مبلغ طوارئ للمقيمين ذوي الدخل المنخفض، بمن فيهم المطلقات، والأرامل، وأولادهن المُعالين، في أعقاب حادث أو غير ذلك من حالات الطوارئ. ويقدم الإستحقاق مبلغاً لمرة واحدة لأغراض محددة مُسبقاً، بما في ذلك الدعم المالي لتأثيث منزل، والمساعدة المالية لإدخال الكهرباء، وتكاليف الدراسة للأطفال ذوي الإعاقة. على هذا النحو، يمكن وصف هذا الإستحقاق بأنه يُحَسِّن وصول الأطفال ذوي الإحتياجات الخاصة للتعليم. ويهدف إستحقاق الإسكان المؤقت إلى دعم الأسر ذات الدخل المنخفض لدفع تكاليف سكن مؤقت في حالة التشرد أو تلف الممتلكات إثر حدوث حالة طارئة.

وبالرغم من أن مستويات المعيشة مرتفعة نسبياً في دولة الإمارات، ووجود عدد من خطط الحماية الإجتماعية التي تلبي إحتياجات الأسر ذات الدخل المنخفض، هناك حاجة إلى مزيد من المعلومات لتقييم معدلات التغطية والحصول على فهم أفضل لتأثير هذه البرامج على رفاه الأطفال. ومع ذلك، فإن الأهم أن الأدلة تظهر أن البرامج القائمة مُتاحة فقط لمواطني دولة الإمارات، ولا توجد معلومات حول برامج المساعدات الإجتماعية للعدد الكبير من العمال الوافدين وأسرهم الذين يقيمون في البلاد. وقد يكون أطفال المواطنين غير الإماراتيين أكثر عرضة للضعف والفقر؛ وبالتالي فإن توافر البيانات المحسنة أمر حاسم لتحديد حالة الحماية الإجتماعية المُراعية لإحتياجات الأطفال في الإمارات.

ملاحظة: 1. هذه الرسالة القصيرة مُستقاة من دراسة شاملة تم إعدادها بالشراكة بين مركز السياسة الدولي للنمو الشامل، ويونيسف - المكتب الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وجميع البيانات تم الرجوع إليها بدقة ويمكن الإطلاع عليها في التقرير الكامل:

Machado, A. C., C. Bilo, R. G. Osorio, and F.V. Soares. 2018. Overview of Non-contributory Social Protection Programmes in the Middle East and North Africa (MENA) Region through a Child and Equity Lens. Brasília and Amman: International Policy Centre for Inclusive Growth and UNICEF Regional Office for the Middle East and North Africa: <https://goo.gl/QfmKwK>.

مركز السياسة الدولي للنمو الشامل (IPC – IG)
SBS, Quadra 1, Bloco J, Ed. BNDES, 13º andar
70076-900 Brasilia, DF - Brazil

بريد إلكتروني: ipc@ipc-undp.org
الموقع على الشبكة العالمية: www.ipc-undp.org
ت: +55 61 2105 5000

الآراء الواردة هنا هى آراء الكُتاب وليست بالضرورة آراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائى أو آراء حكومة البرازيل.